

صندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو)
صندوق استثماري مفتوح
(مدار من قبل شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة)
القوائم المالية
للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م
(تاريخ بدء الصندوق) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
مع
تقرير مراجع الحسابات المستقل لمالكي الوحدات

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مالكي وحدات صندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو) ("الصندوق")، المدار من قبل شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة ("مدير الصندوق") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقوائم الدخل الشامل، والتغيرات في صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات، والتدفقات النقدية للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والامتثال للأحكام المعمول بها في لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق وهو المسؤول عن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية، لتمكينه من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق هو المسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مالكي وحدات صندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لمدير الصندوق.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لصندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو) ("الصندوق").

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

عبد العزيز محمد العواد

عبد العزيز محمد العواد
رقم الترخيص ٧١٢



الرياض في ٢١ رمضان ١٤٤٧ هـ
الموافق: ١٠ مارس ٢٠٢٦ م

صندوق الاستثمار كإبتال لشركات السوق الموازية (نمو)
صندوق استثماري مفتوح
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
(المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م		الإيضاحات	
			الموجودات
٧,٧٥٧,٦٨٦	٩		النقد وما في حكمه
١٢,٤١٣,٦٨٨	١٠		الاستثمارات
<u>٢٠,١٧١,٣٧٤</u>			إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٣٧,٩٧٨	١٥ و ١٢		أتعاب الإدارة المستحقة
٨٣,٠٢٩			المصروفات المستحقة
<u>١٢١,٠٠٧</u>			إجمالي المطلوبات
<u>٢٠,٠٥٠,٣٦٧</u>			صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات
<u>٢,١٧٧,٥٨٦</u>			الوحدات المصدرة (بالعدد)
<u>٩,٢٠٨</u>	٢٠		صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لكل وحدة:
			- صافي قيمة الموجودات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (بالريال السعودي)
<u>٩,٢٠٩</u>	٢٠		- صافي قيمة موجودات التعامل (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار كابييتال لشركات السوق الموازية (نمو)
 صندوق استثماري مفتوح
 قائمة الدخل الشامل
 للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
 (المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢٥ أغسطس
 ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر
 ٢٠٢٥ م الإيضاحات

٢٤,٢٢٠	
(١,٥٦٨,٧٢٣)	١١
٥٩,٢٥٣	
<u>(١,٤٨٥,٢٥٠)</u>	

الإيرادات

دخل توزيعات الأرباح
 الخسارة من استثمارات، صافي
 دخل العمولة الخاصة
 إجمالي الربح

المصروفات

(١٣٢,٣٣٦)	١٥ و ١٢
(١٣,٨٨١)	
(٢,٦٢٥)	١٣
(١١٢,٢٤٣)	١٤
<u>(٢٦١,٠٨٥)</u>	

أتعاب الإدارة
 أتعاب الحفظ
 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
 المصروفات الأخرى
 إجمالي المصروفات

(١,٧٤٦,٣٣٥)

صافي الخسارة للفترة

--

الدخل الشامل الآخر للفترة

(١,٧٤٦,٣٣٥)

إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو)
صندوق استثماري مفتوح
قائمة التغيرات في صافي الموجودات (حقوق الملكية)
العائدة لمالكي الوحدات
للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢٥ أغسطس
٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر
٢٠٢٥م

--

صافي قيمة الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات في بداية الفترة

(١,٧٤٦,٣٣٥)

إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

الإشتراكات والاستردادات من قبل مالكي الوحدات:

٢٢,٦٢٧,٤٣٧
(٨٣٠,٧٣٥)
٢١,٧٩٦,٧٠٢

إشتراكات مالكي الوحدات
الاستردادات من قبل مالكي الوحدات
صافي الإشتراكات من قبل مالكي الوحدات

٢٠,٠٥٠,٣٦٧

صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات في نهاية الفترة

معاملات الوحدات (بالعدد)

للفترة من ٢٥ أغسطس
٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر
٢٠٢٥م

--

الوحدات في بداية الفترة

٢,٢٦٤,١٩٣
(٨٦,٦٠٧)
٢,١٧٧,٥٨٦

الوحدات المصدرة خلال الفترة
الوحدات المستردة خلال الفترة
صافي الزيادة في الوحدات

٢,١٧٧,٥٨٦

الوحدات في نهاية الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار كابي탈 لشركات السوق الموازية (نمو)
 صندوق استثماري مفتوح
 قائمة التدفقات النقدية
 للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
 (المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢٥ أغسطس
 ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر
 ٢٠٢٥ م الإيضاحات

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(١,٧٤٦,٣٣٥)		صافي الخسارة للفترة التعديلات لـ:
(٢٤,٢٢٠)		دخل توزيعات الأرباح
١,٥٦٨,٧٢٣	١١	الخسارة من استثمارات، صافي
<u>(٢٠١,٨٣٢)</u>		

صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية وصافي الزيادة/ (النقص) في المطلوبات
 التشغيلية:

(١٣,٩٨٢,٤١١)		الاستثمارات
٣٧,٩٧٨		أتعاب الإدارة المستحقة
٨٣,٠٢٩		المصروفات المستحقة
(١٤,٠٦٣,٢٣٦)		النقد المستخدم في العمليات
٢٤,٢٢٠		توزيعات الأرباح المستلمة
<u>(١٤,٠٣٩,٠١٦)</u>		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

٢٢,٦٢٧,٤٣٧		اشترابات مالكي الوحدات
(٨٣٠,٧٣٥)		الاستردادات من قبل مالكي الوحدات
<u>٢١,٧٩٦,٧٠٢</u>		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
٧,٧٥٧,٦٨٦		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
--		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
<u><u>٧,٧٥٧,٦٨٦</u></u>	٩	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو)

صندوق استثماري مفتوح

الإيضاحات حول القوائم المالية

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

(المبالغ بالريال السعودي)

١. عام

صندوق الاستثمار كابيتال لشركات السوق الموازية (نمو) ("الصندوق") هو صندوق استثماري عام مفتوح للأسهم، أنشئ بموجب الشروط والأحكام الصادرة عن شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة ("الاستثمار كابيتال" أو "مدير الصندوق")، والمستثمرين فيه ("مالكي الوحدات").

تأسس الصندوق في ٣٠ شوال ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٨ أبريل ٢٠٢٥م) بموجب إخطار إلى هيئة السوق المالية وبدأ عملياته في ١ ربيع الأول ١٤٤٧ هـ (الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م). بناءً على ذلك، تم إعداد هذه القوائم المالية للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وبالتالي لم يتم عرض أي أرقام مقارنة.

يهدف الصندوق إلى تحقيق زيادة في رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية الموازية (نمو) والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

شركة الاستثمار كابيتال هي مدير الصندوق وشركة الرياض المالية هي أمين الحفظ للصندوق.

فيما يتعلق بالتعامل مع مالكي الوحدات، يعتبر مدير الصندوق أن الصندوق وحدة محاسبية مستقلة. وبناءً على ذلك، يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق.

٢. اللوائح النظامية

يتم إدارة الصندوق بموجب لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية.

٣. الأساس المحاسبي

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والامتثال للأحكام المعمول بها في لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق.

٤. أسس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية، باستثناء قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة.

ليس لدى الصندوق دورة تشغيل محددة بوضوح وبالتالي لا يعرض موجودات ومطلوبات متداولة وغير متداولة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي. بدلاً من ذلك، يتم عرض الموجودات والمطلوبات بترتيب درجة سيولتها.

٥. عملة النشاط والعرض

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهو عملة النشاط للصندوق. تم تقريب كافة المبالغ لأقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك.

٦. استخدام الأحكام والتقديرات

عند إعداد هذه القوائم المالية، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية على أساس مستمر. ويتم إثبات التعديلات على التقديرات بأثر لاحق.

وفيما يلي أهم المجالات التي قامت فيها الإدارة باستخدام التقديرات أو الافتراضات أو مارست فيها حكماً:

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات مهمة بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

يوجد عدد من الأحكام الهامة المطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:

- اختيار نماذج وافتراضات ملائمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات/الأسواق والخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها.
- تحديد مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٧. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

فيما يلي السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية.

أ. إثبات الإيرادات

دخل العمولة الخاصة

يتم إثبات إيرادات ومصروفات العمولة الخاصة في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم به بالضبط تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية (أو، فترة أقصر، حيثما كان ذلك مناسباً) إلى القيمة الدفترية للأداة المالية عند الإثبات الأولى. عند حساب معدل الفائدة الفعلي يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية وليس الخسائر الائتمانية المستقبلية.

يتم إثبات العمولة الخاصة المستلمة أو المستحقة القبض والعمولة الخاصة المدفوعة أو المستحقة الدفع في قائمة الربح أو الخسارة كإيرادات عمولة خاصة ومصروفات عمولة خاصة على التوالي.

دخل توزيعات الأرباح

يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة في التاريخ الذي ينشأ فيه الحق في استلام دفعات توزيعات الأرباح. من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مرتبطة بتوزيعات الأرباح للصندوق؛ ويمكن قياس مبلغ توزيعات الأرباح بصورة موثوق بها.

الربح من الاستثمارات، صافي

يتضمن صافي الربح من الاستثمارات جميع التغيرات في القيمة العادلة المحققة وغير المحققة وفروقات صرف العملات الأجنبية (إن وجدت)، ولكن يستثنى من ذلك إيرادات الفائدة ودخل توزيعات الأرباح. يتم إثباتها في بند منفصل في الربح أو الخسارة.

يتم حساب صافي الربح المحقق من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة.

٧. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

ب. الأتعاب والمصروفات الأخرى

يتم إثبات الأتعاب والمصروفات الأخرى في الربح أو الخسارة عند استلام الخدمات ذات الصلة.

ج. الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الإثبات والقياس الأولي

يتم الإثبات الأولي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي نشأت فيه.

يتم الإثبات الأولي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إثبات تكاليف المعاملة في الربح أو الخسارة. يتم الإثبات الأولي للموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة زائداً/ناقصاً تكاليف المعاملة التي تتعلق مباشرة باقتنائها أو إصدارها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي على أنه يتم قياسها كما يلي: بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يُحتفظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى إذا استوفت كلا الشرطين أدناه ولا يصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق الهدف منه عن طريق تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.
- ينشأ عن شروطها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات الأولي للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، يحق للصندوق أن يختار بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخرى. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إضافة لذلك، عند الإثبات الأولي، يحق للصندوق أن يخصص بشكل نهائي الموجودات المالية التي بطريقة أخرى تستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى، كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإذا قام بذلك، يقوم بحذف عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى أو تخفيضه بشكل كبير.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها الأولي، إلا في الفترة التي يقوم فيها الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

ج. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

تصنيف الموجودات المالية (يتبع)

تقييم نموذج الأعمال

- يجري مدير الصندوق تقييماً للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات فيه على مستوى المحفظة لأن ذلك يظهر بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي أخذت في الاعتبار ما يلي:
- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتطبيق هذه السياسات عملياً. وبالتحديد، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات عمولة تعاقدية، والحفاظ على بيانات معدلات الفائدة محددة، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول هذه الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بها إلى مدير الصندوق.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
 - كيفية مكافأة مديري الأعمال - فيما إذا كانت المكافآت تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
 - تكرار حجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. إلا أن المعلومات حول نشاط المبيعات لا تؤخذ بالاعتبار بمفردها، بل تعتبر جزءاً من التقييم الكلي لكيفية تحقيق أهداف الصندوق المذكورة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار سيناريوهات "الوضع الأسوأ" أو "الوضع الأصعب". إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الإثبات الأولي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، عندئذٍ يجري الصندوق تغييراً لتصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال. ولكنه يدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستقبلية الناشئة حديثاً أو التي تم شراؤها حديثاً.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة

لغرض هذا التقييم، يعرّف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات الأولي. تعرف "العمولة/الفائدة" على أنها مبلغ مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، يأخذ الصندوق بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية تتضمن شرطاً تعاقدياً قد يؤدي إلى تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية وإذا كان كذلك فلن تستوفي هذا الشرط. وعند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق بالاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية.
- آجال السداد والتمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (دون حق الرجوع لترتيبات الموجودات).
- الخصائص التي تعدل مبلغ مقابل القيمة الزمنية للنقود - إعادة الضبط الدوري لمعدلات الفائدة.

السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

ج. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

تصنيف الموجودات المالية (يتبع)

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها الأولي، إلا في الفترة التي يقوم فيها الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

تصنيف المطلوبات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف مطلوباته المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ما لم يصنف المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التوقف عن الإثبات

يتوقف الصندوق عن إثبات الموجودات المالية (أو حيثما كان ذلك مناسباً، جزء من الموجودات المالية أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) عند انقضاء مدة الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عند قيامه بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في المعاملة التي يتم بموجبها انتقال جميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية تقريباً أو التي لا يقوم الصندوق بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية تقريباً ولا يحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

عند التوقف عن إثبات الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (أو القيمة الدفترية الموزعة على جزء من الموجودات التي تم التوقف عن إثباتها) ومجموع ما يلي (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجودات جديدة يتم الحصول عليها ناقصاً أي مطلوبات جديدة مفترضة) يتم إثباته في الربح أو الخسارة.

المعاملات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل الموجودات التي تم إثباتها في قائمة المركز المالي الخاصة به، ولكنه يحتفظ إما بجميع أو معظم مخاطر ومنافع الموجودات المحولة أو جزء منها، لا يتم التوقف عن إثبات هذه الموجودات المحولة. إن تحويل الموجودات مع الاحتفاظ بجميع أو معظم المخاطر والمنافع يشمل معاملات البيع وإعادة الشراء.

بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم الصندوق بالاحتفاظ أو التحويل لجميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية تقريباً ويقوم بالإبقاء على السيطرة على الموجودات، يستمر الصندوق في إثبات الموجودات بقدر مشاركته المستمرة التي تحدد بقدر تعرضه للتغيرات في قيمة الموجودات المحولة.

يقوم الصندوق بالتوقف عن إثبات الالتزام المالي عند تسوية أو إلغاء أو انتهاء الالتزامات التعاقدية.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويُدْرَج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم لدى الصندوق في الوقت الحالي بإجراء مقاصة لتلك المبالغ وكذلك عندما يكون لدى الصندوق النية لتسويتها على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يتم السماح بذلك بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية أو للأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة معاملات مماثلة مثل نشاط تداول الصندوق.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يثبت الصندوق مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- ودائع سوق المال
- الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة

لم يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في حقوق الملكية.

السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

ج. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

الخسارة الائتمانية المتوقعة (يتبع)

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية باستثناء ما يلي، والتي تقاس كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرًا:

- الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير.
- الموجودات المالية والتي لم تزيد المخاطر الائتمانية (أي مخاطر التعثر في السداد التي وقعت على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) بشكل كبير منذ الإثبات الأولى لها.

يأخذ الصندوق بالاعتبار الموجودات المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطرها الائتمانية مساوياً للتعريف المفهوم دولياً بـ "درجة الاستثمار".

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح محتمل للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية بأنها القيمة الحالية لكافة النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

لتحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات الأولى، فإن الصندوق يضع في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي استناداً إلى الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني للخبير، بما في ذلك تقييم التغيير في احتمالية التعثر في السداد كما في تاريخ القوائم المالية واحتمالية التعثر في السداد وقت الإثبات الأولى للتعرض للمخاطر.

إن أحد المؤشرات الكمية الرئيسية التي يستخدمها الصندوق هي التخفيض النسبي للتصنيف الائتماني للمقترض مما ينتج عنه تغيير في احتمالية التعثر في السداد.

باستخدام الحكم الائتماني، والخبرات السابقة ذات الصلة، قدر الإمكان، يمكن للصندوق أن يحدد أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وذلك استناداً إلى مؤشرات نوعية محددة تأخذها بالاعتبار تكون مؤشراً على ذلك وأن تأثرها قد لا يظهر بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب. تتضمن المؤشرات النوعية مهلة للسداد.

تعريف التعثر في السداد

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن تسدد الشركة المستثمر فيها التزاماتها الائتمانية للصندوق بالكامل، دون لجوء الصندوق إلى إجراءات مثل تسهيل الورقة المالية (إن وجدت).
- عندما يكون الأصل المالي متأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

قد تتغير مدخلات تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية متعثرة في السداد، وقد تتغير أهميتها على مدى زمني لتظهر التغيرات في الظروف.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً تمثل جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد والتي من المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان عمر الأداة أقل من ١٢ شهراً). إن أقصى فترة تؤخذ في الحساب عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان. يجري الصندوق تقيماً في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية التي تقيد بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية. وتعد الموجودات المالية "منخفضة القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر ذو تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية.

٧. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

ج. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

الخسارة الائتمانية المتوقعة (يتبع)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة باسترداد الأصل المالي بمجمله أو بجزء منه.

د. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من ودائع لدى البنوك ونقد لدى الوسيط في حساب تداول ولدى أمين الحفظ في حساب استثماري وموجودات مالية عالية السيولة ذات استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإقضاء والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من قبل الصندوق عند إدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

هـ. صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة عن طريق تقسيم صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات المدرجة في قائمة المركز المالي على عدد الوحدات القائمة في نهاية السنة. يرى مدير الصندوق أن صافي قيمة الموجودات لكل وحدة يوفر للمستخدمين المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالقيمة القابلة للتحقق الحالية للموجودات الأساسية وأداء الصندوق. يقوم الصندوق بشكل دوري باحتساب وتقديم تقارير عن "صافي قيمة الموجودات لكل وحدة"، ليتماشى مع المتطلبات التنظيمية وتزويد المستثمرين بمقياس للقيمة القابلة للتحقق للصندوق وفقاً لشروطه وأحكامه.

و. الوحدات المستردة

يصنف الصندوق الأدوات المالية المصدرة ضمن المطلوبات المالية أو أدوات حقوق الملكية، وذلك وفقاً للشروط التعاقدية للأدوات.

لدى الصندوق وحدات مستردة مصدرة. عند تصفية الصندوق، تمنح هذه الوحدات مالكيها الحق في صافي الموجودات المتبقية. ويتم تصنيفها بالتساوي من جميع النواحي ولها شروط وظروف متطابقة. توفر الوحدات القابلة للاسترداد للمستثمرين الحق في المطالبة باسترداد الأموال نقداً بقيمة تتناسب مع حصة المستثمر في صافي موجودات الصندوق في كل تاريخ استرداد وكذلك في حالة تصفية الصندوق.

يتم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد على أنها حقوق ملكية عند استيفائها لكافة الشروط التالية:

- تمنح المالك حصة تناسبية من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنف في فئة الأدوات التي تخضع لجميع فئات الأدوات الأخرى.
- جميع الأدوات المالية في فئة الأدوات التي تخضع لجميع فئات الأدوات الأخرى لها سمات متطابقة.
- بصرف النظر عن الالتزام التعاقدى للصندوق بإعادة شراء أو استرداد قيمة الأداة النقدية أو أصل مالي آخر، لا تشمل الأداة على أي سمات أخرى تتطلب التصنيف كالتزام.
- يستند إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة للأداة على مدى عمرها بشكل جوهرى على الربح أو الخسارة، أو التغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدى عمر الأداة.

يتم إثبات التكاليف الإضافية التي تعود مباشرة إلى إصدار أو استرداد الوحدات القابلة للاسترداد ضمن حقوق الملكية مباشرة كخصم من المتحصلات أو جزء من تكلفة الشراء.

صندوق الاستثمار كإبتال لشركات السوق الموازية (نمو)

صندوق استثماري مفتوح

الإيضاحات حول القوائم المالية

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
(المبالغ بالريال السعودي)

٧. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

ز. أتعاب الإدارة

يتم إثبات مصروف أتعاب الإدارة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر عند تقديم الخدمات ذات الصلة.

٨. المعايير الجديدة

أ. المعايير الدولية للتقرير المالي وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي والتعديلات الجديدة عليها، المطبقة بواسطة الصندوق

فيما يلي التعديلات على المعايير المحاسبية والتفسيرات والتعديلات التي أصبحت سارية على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥م أو بعد ذلك التاريخ. قدر مدير الصندوق أن التعديلات ليس لها تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ - عدم إمكانية الصرف

ب. المعايير الدولية للتقرير المالي وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي والتعديلات عليها الجديدة الصادرة وغير السارية بعد

فيما يلي المعايير والتعديلات والتغييرات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير سارية بعد. يعتمد الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية.

تسري اعتباراً من الفترات التي
تبدأ في أو بعد التاريخ التالي

البيان

المعايير/التعديلات

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي	المعيار الدولي للتقرير المالي ٧	تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦م
المعايير الدولية للتقرير المالي - مجلد ١١	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي ١ يناير ٢٠٢٦م		
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته تاريخ السريان مؤجل إلى أجل	١٠ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨	الزميلة أو المشروع المشترك	غير مسمى
المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩	تخفيض إفصاحات الشركات التابعة		١ يناير ٢٠٢٧م
معيار المحاسبة الدولي ٢١	الترجمة لعملة العرض ذات التضخم الجامح		١ يناير ٢٠٢٧م
المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨: العرض يحل محل معيار المحاسبة الدولي ١ ويقدم متطلبات	جديدة لتصنيف الإيرادات والمصروفات إلى فئات		١ يناير ٢٠٢٧م
والإفصاح في القوائم المالية.	محددة والإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.		

تقوم الإدارة حالياً بتقييم الأثر المحتمل للمعايير والتعديلات المذكورة أعلاه على القوائم المالية للصندوق.

٩. النقد وما في حكمه

٣١ ديسمبر

الإيضاحات ٢٠٢٥م

النقد لدى أمين الحفظ	وَدائع سوق المال، صافي
٧٥٩,٥٩١	١-٩
٦,٩٩٨,٠٩٥	
٧,٧٥٧,٦٨٦	

١-٩ لدى هذه الودائع استحقاق أصلي ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع وتحمل معدل عمولة خاصة بنسبة ٣,٧٪ سنوياً.

صندوق الاستثمار كإبتيال لشركات السوق الموازية (نمو)
صندوق استثماري مفتوح
الإيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
(المبالغ بالريال السعودي)

٩. النقد وما في حكمه (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	الإيضاحات	
٧,٠٠٠,٠٠٠		ودائع سوق المال
٧٢٠		دخل العمولة الخاصة المستحق
(٢,٦٢٥)	١٣	يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦,٩٩٨,٠٩٥		

١٠. الاستثمارات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	أدوات حقوق الملكية	
١٢,٤١٣,٦٨٨		الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات الصندوق في أدوات حقوق الملكية المدرجة ووحدات الصندوق الاستثماري المدار من قبل مدير الصندوق. يلخص الجدول التالي تعرض الصندوق في صندوق استثماري وفي مختلف قطاعات أدوات حقوق الملكية في المملكة العربية السعودية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	القيمة الدفترية*	القيمة العادلة	القطاع
٣,٠٠٥,٢٣٤	٣,٢٨٦,٢٥٦		قطاع المواد
١,٨١٨,٩٩٤	٢,٢٥٣,٦٢١		قطاع الرعاية الصحية
١,٦٨١,٠٧٨	٢,١٥٣,٥٥٠		قطاع السلع الرأسمالية
١,١٦٠,٣٨٢	١,٢٩٨,٦٥٥		قطاع الخدمات
١,٠٨١,٥١٤	١,١٤٦,٤٦٦		القطاع الصناعي
١,٠٥٧,٦١٩	١,٠٤٦,٩١٢		قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية
٩٥٥,٠٨٧	٨٨٤,٧١٨		قطاعات أخرى
٨٧١,٨٣٠	١,٠١٢,٠١٨		قطاع الأغذية
٧٨١,٩٥٠	٧٨٤,٩٢١		قطاع التأمين
١٢,٤١٣,٦٨٨	١٣,٨٦٧,١١٧		

* يمثل هذا البند القيمة الدفترية قبل إعادة قياس القيمة العادلة كما في تاريخ التقرير.

١١. الخسارة من الاستثمارات، صافي

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	الخسائر المحققة، صافي
(١١٥,٢٩٤)	الخسائر غير المحققة، صافي
(١,٤٥٣,٤٢٩)	
(١,٥٦٨,٧٢٣)	

١٢. أتعاب الإدارة

وفقاً لشروط وأحكام الصندوق يقوم الصندوق بدفع أتعاب إدارة إلى مدير الصندوق تعادل ١,٧٥٪ سنوياً من قيمة صافي الموجودات في تاريخ كل تقييم. كما أن المصروفات الإدارية التي يدفعها مدير الصندوق بالنيابة عن الصندوق يتم استردادها من قبل الصندوق؛ والمصروفات الأخرى إن وجدت، المستحقة لمدير الصندوق يتم تصنيفها في المصروفات المستحقة.

صندوق الاستثمار كإيصال لشركات السوق الموازية (نمو)
صندوق استثماري مفتوح
الإيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
(المبالغ بالريال السعودي)

١٣. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	
--	الرصيد الافتتاحي كما في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م
٢,٦٢٥	المحمل للفترة
٢,٦٢٥	الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

١٤. المصروفات الأخرى

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	
٤٩,٤٣١	الأتعاب القانونية والمهنية
٢٩,٤٠٨	مصروفات ضريبة القيمة المضافة
٢١,٠٠٠	أتعاب هيئة الرقابة الشرعية
٧,٤٠٤	تكاليف معاملات أوراق مالية
٥,٠٠٠	أتعاب مجلس إدارة الصندوق
١١٢,٢٤٣	

١٥. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة بالصندوق على الشركة الأم لمدير الصندوق ومدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق والصناديق الأخرى المدارة بواسطة مدير الصندوق. يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة خلال السياق الاعتيادي لأعماله.
إضافة إلى المعاملات المفصّل عنها في هذه القوائم المالية، فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة من هذه المعاملات هي كما يلي:

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	طبيعة المعاملة	طبيعة العلاقة	الطرف ذو العلاقة
١٣٢,٣٣٦	أتعاب إدارة	مدير الصندوق	شركة الاستثمار كإيصال
٧,٤٠٤	تكاليف معاملات الأوراق المالية	الشركة الأم لمدير الصندوق	البنك السعودي للاستثمار
٣٠,٧٠٠,٠٠٠	ودائع سوق المال	مجلس إدارة الصندوق	مجلس إدارة الصندوق
٢٣,٧٠٠	دخل عمولة خاصة		
٥,٠٠٠	أتعاب مجلس إدارة الصندوق		

صندوق الاستثمار كابييتال لشركات السوق الموازية (نمو)
صندوق استثماري مفتوح
الإيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
(المبالغ بالريال السعودي)

١٥. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	<u>طبيعة الأرصدة</u>	<u>طبيعة العلاقة</u>	<u>الطرف ذو العلاقة</u>
٣٧,٩٧٨	أتعاب إدارة مستحقة	مدير الصندوق	شركة الاستثمار كابييتال
٨٢,٤٤٩	مصروفات مستحقة		
٣,٥٠٠,٠٠٠	ودائع سوق المال	الشركة الأم لمدير الصندوق	البنك السعودي للاستثمار
٣٦٠	إيرادات مستحقة		

الوحدات المحتفظ بها لدى الأطراف ذات العلاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	<u>طبيعة العلاقة</u>	<u>الطرف ذو العلاقة</u>
٣٠٠,٠٠٠	مدير الصندوق	شركة الاستثمار كابييتال
١٥٠,٠٠٠	صندوق مدار بواسطة مدير الصندوق	صندوق الاستثمار كابييتال المرين للأسهم السعودية
١٦٠,٠٠٠	صندوق مدار بواسطة مدير الصندوق	صندوق الاستثمار كابييتال للشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة

١٦. تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يبين الجدول التالي تصنيف القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للصندوق ضمن فئات للأدوات المالية.

بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	<u>بالتكلفة المطفأة</u>	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
--	٧,٧٥٧,٦٨٦	الموجودات المالية
١٢,٤١٣,٦٨٨	--	النقد وما في حكمه
١٢,٤١٣,٦٨٨	٧,٧٥٧,٦٨٦	الاستثمارات
		إجمالي الموجودات
--	٣٧,٩٧٨	المطلوبات المالية
--	٨٣,٠٢٩	أتعاب الإدارة المستحقة
--	١٢١,٠٠٧	المصروفات المستحقة
		إجمالي المطلوبات

١٧. القيم العادلة للأدوات المالية

يقوم الصندوق بقياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل ما أو دفعه مقابل تحويل التزام ما بموجب معاملة منتظمة تتم بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام ستنتم إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام؛ أو
- في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام في غياب سوق رئيسية.

١٧. القيم العادلة للأدوات المالية (يتبع)

يجب أن تكون السوق الرئيسية أو السوق الأكثر نفعاً متاح للصندوق. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون لمصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. إن التغييرات في الافتراضات المتعلقة بهذه العوامل قد تؤثر على القيمة العادلة للأدوات المالية.

نماذج التقييم

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في سوق نشطة إلى الأسعار التي يتم الحصول عليها مباشرة من أسعار الصرف التي يتم من خلالها تداول الأدوات أو الحصول عليها من خلال وسيط يقدم الأسعار المدرجة غير المعدلة من سوق نشط لأدوات مماثلة.

وبالنسبة للأدوات المالية التي تتداول بشكل غير متكرر وذات شفافية أسعار ضئيلة، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام بناءً على السيولة وعدم التأكد من عوامل السوق وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الأداة المحددة.

يقيس الصندوق القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة أدناه والذي يظهر أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

المستوى ١: المدخلات المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأدوات المماثلة.

المستوى ٢: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة (الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة على أدوات مقيمة باستخدام أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة، أو الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة أو متشابهة في الأسواق التي يتم اعتبارها على أنها أقل من نشطة، أو أساليب تقييم أخرى التي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها الهامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البيانات السوقية.

المستوى ٣: المدخلات غير القابلة للملاحظة. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات ذات طرق التقييم التي تشمل على مدخلات لا تستند إلى بيانات قابلة للملاحظة، كما أن المدخلات غير القابلة للملاحظة ذات أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة ولكن بالنسبة لتلك التي تتطلب تعديلات أو افتراضات غير قابلة للملاحظة هامة لتظهر الفروقات بين الأدوات.

يقوم الصندوق بتقييم أدوات حقوق الملكية التي يتم تداولها في سوق أسهم بأخر أسعارها المسجلة. إلى الحد الذي يتم فيه تداول أدوات حقوق الملكية بنشاط وعدم تطبيق تعديلات التقييم، يتم تصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية في تاريخ التقرير حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م				القيمة الدفترية	الاستثمارات
القيمة العادلة			المستوى ١		
الإجمالي	المستوى ٣	المستوى ٢		المستوى ١	
١٢,٤١٣,٦٨٨	--	--	١٢,٤١٣,٦٨٨	١٢,٤١٣,٦٨٨	

تعتبر الأدوات المالية الأخرى مثل النقد وما في حكمه وأتعاب الإدارة المستحقة والمصرفات المستحقة موجودات مالية ومطلوبات مالية قصيرة الأجل تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. يتم تصنيف النقد وما في حكمه ضمن المستوى ١، بينما يتم تصنيف المطلوبات المالية المتبقية ضمن المستوى ٣.

١٨. إدارة المخاطر المالية

التعرض للمخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار وعملية التشغيل. يمكن تقسيم إدارة المخاطر إلى إدارة المخاطر المالية وإدارة المخاطر التشغيلية وقياس المخاطر المستقلة. تشمل إدارة المخاطر المالية جميع عناصر عملية الاستثمار. يسمح عدد من أنظمة إدارة المخاطر لمدير الصندوق بملاحظة أي انحرافات عن المراكز المستهدفة والأهداف. تشمل إدارة المخاطر التشغيلية المجالات الأربعة للخسائر المحتملة: العمليات والأنظمة والموظفين والأحداث الخارجية. تعد إدارة المخاطر وظيفة مستقلة وهي منفصلة وظيفياً عن إدارة العمليات وإدارة المحافظ.

يعد قسم إدارة المخاطر هو المسؤول الرئيسي عن تحديد ومراقبة المخاطر. يشرف مجلس إدارة الصندوق على مدير الصندوق وهو مسؤول في النهاية عن إدارة المخاطر الشاملة للصندوق.

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

إطار إدارة المخاطر

يحتفظ الصندوق بمراكز في الأدوات المالية غير المشتقة وفقاً لاستراتيجيته لإدارة الاستثمار. تتكون المحفظة الاستثمارية للصندوق من الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

تم منح مدير الصندوق السلطة التقديرية لإدارة الموجودات تماشياً مع أهداف الصندوق الاستثمارية. يقوم مدير الصندوق بمراقبة الالتزام بتوزيعات الموجودات المستهدفة ومكون المحفظة على أساس يومي. في الحالات التي تكون فيها المحفظة مختلفة عن توزيعات الموجودات المستهدفة، فإن مدير الصندوق ملزم باتخاذ الإجراءات لإعادة توازن المحفظة تماشياً مع الأهداف المحددة ضمن الحدود الزمنية المقررة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته أو تعهداته المبرمة مع الصندوق مما يؤدي إلى تكبد الصندوق لخسارة مالية.

يتعرض الصندوق لمخاطر ائتمانية على رصيده المحتفظ به لدى أمين الحفظ وودائع سوق المال. لأغراض إعداد تقارير إدارة المخاطر يقوم الصندوق بدراسة وتجميع كل عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر التعثر في السداد الفردية للمدين، ومخاطر الدولة ومخاطر القطاع.

إن سياسة الصندوق بشأن مخاطر الائتمان هي تقليل تعرضه لمخاطر "الأطراف الأخرى" مع وجود مخاطر أعلى بشأن التعثر في السداد وذلك من خلال التعامل مع الأطراف الأخرى التي تستوفي معايير ائتمان محددة.

تتم مراقبة مخاطر الائتمان بانتظام من قبل مدير الصندوق للتأكد من تماشيها مع إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق.

قد ينتج عن أنشطة الصندوق مخاطر في التسوية. "مخاطر التسوية" هي مخاطر الخسارة بسبب فشل منشأة في الوفاء بالتزاماتها بتقديم النقد أو الأوراق المالية أو الموجودات الأخرى المتفق عليها تعاقدياً.

١٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

بالنسبة لكل المعاملات تقريباً، يقلل الصندوق من هذه المخاطر من خلال إجراء تسويات عن طريق وسيط نظامي لضمان تسوية الصفقة فقط عندما يكون الطرفان قد أوفيا بالتزامات التسوية التعاقدية.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	
٧,٧٦٠,٣١١	النقد وما في حكمه

لا يوجد لدى الصندوق أي آلية تصنيف داخلية رسمية. يتم إدارة والتحكم بمخاطر الائتمان عن طريق مراقبة مخاطر الائتمان ووضع حدود للتعامل مع أطراف أخرى محددة والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. يتم بشكل عام إدارة مخاطر الائتمان على أساس التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى وفقاً للتصنيفات المنشورة من قبل وكالات موديز وفيتش وستاندرد أند بورز.

تحليل جودة الائتمان

استثمر الصندوق في ودائع سوق المال ذات الجودة الائتمانية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م		
٣,٥٠٠,٣٦٠	A	
٣,٥٠٠,٣٦٠	A-	
٧,٠٠٠,٧٢٠	الإجمالي	

كما في تاريخ التقرير، تركزت الأدوات المالية للصندوق في القطاعات الاقتصادية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	
٧,٧٦٠,٣١١	قطاع البنوك
٧,٧٦٠,٣١١	الإجمالي

المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم قياس الانخفاض في قيمة ودائع سوق المال والاستثمارات بالتكلفة المطفاة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يأخذ الصندوق في الاعتبار أن هذه التعرضات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة استناداً للتصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى.

تستند احتمالات التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً وعلى مدى العمر، إلى منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المعتمدة وسياسة الانخفاض في القيمة الخاصة بالصندوق. تظهر مقاييس الخسارة بافتراض التعثر في السداد بشكل عام معدل الاسترداد المفترض والتي ترتبط بالتصنيفات الائتمانية المركبة للأطراف الأخرى. ومع ذلك، إذا كانت الموجودات منخفضة القيمة ائتمانياً، فإن تقدير الخسارة يعتمد على تقييم محدد للعجز في النقد المتوقع وعلى معدل الربح الفعلي الأصلي.

سجل الصندوق خسائر ائتمانية متوقعة من ودائع سوق المال بمبلغ ٢,٦٢٥ ريال سعودي.

١٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه للصندوق، بخلاف ودائع سوق المال ("الأرصدة النقدية")، بشكل رئيسي لدى شركة الرياض المالية ذات التصنيف الائتماني "A-" وفقاً لتصنيفات وكالة فيتش. يراقب الصندوق التغيرات في مخاطر الائتمان لشركة الرياض المالية عن طريق متابعة التصنيفات الائتمانية الخارجية المنشورة. لتحديد ما إذا كانت التصنيفات المنشورة لا تزال حديثة ولتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير لم تظهر في التصنيفات المنشورة، يقوم الصندوق بمراجعة المعلومات الصحية والتنظيمية المتاحة.

يأخذ الصندوق في الاعتبار أن أرصده النقدية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة استناداً لتصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى وبالتالي لم يتم إثبات أي خسائر ائتمانية متوقعة عليها.

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبة عند الوفاء بالتزاماته المرتبطة بمطلوباته المالية التي تتم تسويتها عن طريق السداد نقداً أو من خلال موجودات مالية أخرى.

تهدف منهجية مدير الصندوق في إدارة السيولة إلى ضمان أن يكون لديه دائماً السيولة الكافية، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الحرجة، بما في ذلك الاسترداد المقدر للوحدات، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة الصندوق للخطر.

مخاطر السيولة

تنص شروط وأحكام الصندوق على اشتراكات واستردادات الوحدات على أساس يومي وبالتالي فهو معرض لمخاطر السيولة للوفاء بطلبات استرداد مالكي الوحدات في أي وقت.

يراقب مدير الصندوق متطلبات السيولة على أساس دوري كما يسعى للتأكد من توفر السيولة الكافية للوفاء بأي التزامات قد تنشأ.

يتم اعتبار استثمارات الصندوق في الأوراق المالية المدرجة على أنها قابلة للتحقق بسهولة حيث أنه يتم تداولها بشكل نشط في السوق المالية السعودية (تداول).

يدير الصندوق مخاطر السيولة الخاصة به عن طريق الاستثمار بشكل أساسي في الأوراق المالية التي من المتوقع أن تتم تصفيتها خلال مدة قصيرة.

فيما يلي سجل الاستحقاق التعاقدية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للصندوق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	خلال ٣ أشهر	٣ - ١٢ شهراً	أكثر من سنة	دون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
٦,٩٩٨,٠٩٥	--	--	--	٧٥٩,٥٩١	٧,٧٥٧,٦٨٦
--	--	--	--	١٢,٤١٣,٦٨٨	١٢,٤١٣,٦٨٨
٦,٩٩٨,٠٩٥	--	--	--	١٣,١٧٣,٢٧٩	٢٠,١٧١,٣٧٤
٣٧,٩٧٨	--	--	--	--	٣٧,٩٧٨
٨٣,٠٢٩	--	--	--	--	٨٣,٠٢٩
١٢١,٠٠٧	--	--	--	--	١٢١,٠٠٧
٦,٨٧٧,٠٨٨	--	--	--	١٣,١٧٣,٢٧٩	٢٠,٠٥٠,٣٦٧

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق مثل معدلات العمولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية على إيرادات الصندوق أو القيمة العادلة لمليته في الأدوات المالية.

صندوق الاستثمار كإبتال لشركات السوق الموازية (نمو)

صندوق استثماري مفتوح

الإيضاحات حول القوائم المالية

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

(المبالغ بالريال السعودي)

١٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

إن استراتيجية الصندوق لإدارة مخاطر السوق ناتجة عن أهداف استثمارات الصندوق وفقاً لشروط وأحكام الصندوق. تتم إدارة مخاطر السوق بانتظام من قبل مدير الصندوق وفقاً للسياسات والإجراءات المحددة. تتم مراقبة مراكز السوق الخاصة بالصندوق بانتظام من قبل مدير الصندوق.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر الناجمة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. عملة النشاط للصندوق هي الريال السعودي. يتم إدراج جميع الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق بالريال السعودي. وعليه، لا يتعرض الصندوق لمخاطر العملة.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

مخاطر أسعار حقوق الملكية هي المخاطر الناجمة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

إن استثمارات الصندوق عرضة لمخاطر أسعار حقوق الملكية الناتجة عن عدم التأكد من الأسعار المستقبلية. يقوم مدير الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال التنوع في محفظته الاستثمارية من حيث التركيز القطاعي.

يعرض الجدول أدناه الأثر على صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات المتمثل بانخفاض بشكل معقول في أسعار سوق الأسهم الفردية بواقع ١٠٪ في تاريخ التقرير. يتم احتساب ذلك على أساس مقياس بيتا الخاص بالصندوق التي يتم قياسها داخلياً بواسطة مدير الصندوق. يقوم مقياس "بيتا" باحتساب مدى استجابة سعر الصندوق للتذبذب في مؤشر السوق الرئيسية (ناسد). تتم التقديرات على أساس الاستثمار الفردي. إن هذا التحليل يفترض بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة وتحديداً مخاطر معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م		التأثير على صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات	
٢٩٧,٩٢٩	٪٢,٤٠+		
(٢٩٧,٩٢٩)	٪٢,٤٠-		

مخاطر معدلات العمولة الخاصة

تنشأ مخاطر معدلات العمولة من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات العمولة على القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب مدير الصندوق المراكز لضمان الحفاظ عليها ضمن حدود الفجوة المحددة، إن وجدت. إن الصندوق غير معرض لأي مخاطر معدلات عمولة خاصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، حيث يتم قياس كافة ودائع المراجعة والصكوك بالتكلفة المطفأة بمعدلات ثابتة.

فيما يلي ملخص لمركز فروق معدلات العمولة للصندوق تم تحليله حسب تاريخ إعادة التسعير وتاريخ الاستحقاق التعاقدية أيهما أولاً:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م		غير المرتبطة بعمولة		الإجمالي	
		خلال ٣ أشهر		١٢ - ٣ شهراً	
		أكثر من سنة			
٦,٩٩٨,٠٩٥	--	--	٧,٧٥٧,٦٨٦	٧,٧٥٧,٦٨٦	٧,٧٥٧,٦٨٦
النقد وما في حكمه					
--	--	--	١٢,٤١٣,٦٨٨	١٢,٤١٣,٦٨٨	١٢,٤١٣,٦٨٨
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الريح أو الخسارة					
٦,٩٩٨,٠٩٥	--	--	١٣,١٧٣,٢٧٩	١٣,١٧٣,٢٧٩	٢٠,١٧١,٣٧٤
إجمالي الموجودات المحملة بعمولة					
--	--	--	٣٧,٩٧٨	٣٧,٩٧٨	٣٧,٩٧٨
أتعاب الإدارة المستحقة					
--	--	--	٨٣,٠٢٩	٨٣,٠٢٩	٨٣,٠٢٩
المصروفات المستحقة					
--	--	--	١٢١,٠٠٧	١٢١,٠٠٧	١٢١,٠٠٧
إجمالي المطلوبات المحملة بعمولة					
٦,٩٩٨,٠٩٥	--	--	١٣,٠٥٢,٢٧٢	١٣,٠٥٢,٢٧٢	٢٠,٠٥٠,٣٦٧
إجمالي فجوة نسبة حساسية معدل العمولة الخاصة					

١٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن مجموعة متنوعة من الأسباب المرتبطة بالإجراءات والتكنولوجيا والبنية التحتية التي تدعم أنشطة الصندوق مع الأدوات المالية سواء داخلياً أو خارجياً لدى مقدم الخدمة للصندوق ومن العوامل الخارجية غير مخاطر الائتمان والسوق والسيولة مثل تلك الناتجة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المتعارف عليها لسلوك إدارة الاستثمار.

يهدف الصندوق إلى إدارة المخاطر التشغيلية لكي يحقق التوازن بين الحد من الخسائر والأضرار المالية التي تلحق بسمعته وبين تحقيق هدفه الاستثماري المتمثل في تحقيق عوائد لمالكي الوحدات.

إن المسؤولية الرئيسية لإعداد وتنفيذ الضوابط الرقابية على المخاطر التشغيلية تقع على عاتق فريق إدارة المخاطر. يتم دعم هذه المسؤولية عن طريق إعداد معايير عامة لإدارة المخاطر التشغيلية بحيث تشمل الضوابط والإجراءات لدى مقدمي الخدمة وإنشاء مستويات خدمة مع مقدمي الخدمة في المجالات التالية:

- توثيق الضوابط والإجراءات الرقابية.
- المتطلبات لـ:
 - الفصل المناسب بين المهام بين مختلف الوظائف والأدوار والمسؤوليات.
 - تسوية المعاملات ومراقبتها.
 - التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي يتم مواجهتها.
- كفاية الضوابط والإجراءات الرقابية لمواجهة المخاطر المحددة.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية والمتطلبات القانونية الأخرى.
- وضع خطط الطوارئ.
- التدريب والتطوير المهني.
- المعايير الأخلاقية ومعايير الأعمال.
- تقليل المخاطر بما في ذلك التأمين إذا كان ذلك مجدياً.

يتم الاحتفاظ بجميع موجزات الصندوق تقريباً من قبل شركة الرياض المالية. قد يؤدي إفلاس أو إفساد أمين حفظ الصندوق إلى تقييد حقوق الصندوق فيما يتعلق بالأوراق المالية المحتفظ بها من قبل أمين الحفظ. يقوم مدير الصندوق بمراقبة التصنيفات الائتمانية وكفاية رأس المال لأمين الحفظ الخاص به على أساس نصف سنوي، ويقوم بمراجعة النتائج الموثقة في تقرير أدوات الرقابة في المنشأة الخدمية ١ بشأن الضوابط الداخلية سنوياً.

١٩. آخر يوم تقييم

آخر يوم تقييم للفترة كان ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

٢٠. صافي قيمة الموجودات

اعتمدت هيئة السوق المالية في تعميمها بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ (الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م) منهج صافي قيمة الموجودات الثنائي لصناديق الاستثمار. وفقاً للتعميم، سيتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لأغراض المحاسبة والتقرير ولن يتأثر صافي قيمة موجودات التعامل حتى إشعار آخر.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة ٩,٢٠٨ ريال سعودي مع الأخذ بالاعتبار تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ وبلغ صافي قيمة موجودات التعامل لكل وحدة ٩,٢٠٩ ريال سعودي. راجع التسوية أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

صافي الموجودات العائدة لكل وحدة	صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات	الإيضاحات
٩,٢٠٨	٢٠,٠٥٠,٣٦٧	
٠,٠٠١	٢,٦٢٥	١٣
٩,٢٠٩	٢٠,٠٥٢,٩٩٢	

صافي الموجودات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي
أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩
صافي موجودات التعامل

صندوق الاستثمار كإبتال لشركات السوق الموازية (نمو)

صندوق استثماري مفتوح

الإيضاحات حول القوائم المالية

للفترة من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

(المبالغ بالريال السعودي)

٢١. الأحداث بعد نهاية فترة التقرير

بعد تاريخ التقرير، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عقب التطورات العسكرية التي حدثت في نهاية فبراير ٢٠٢٦، مما ساهم في زيادة التقلبات في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية. يواصل مدير الصندوق متابعة الوضع المتطور عن كثب وتقييم أي آثار محتملة على استثمارات الصندوق. حتى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لا يمكن قياس الأثر المالي المحتمل، إن وجد، على الصندوق بشكل موثوق.

٢٢. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الصندوق في ١٤ رمضان ١٤٤٧ هـ (الموافق ٣ مارس ٢٠٢٦ م).